

البعد النحوي في نظرية الترجمة نموذج تحليلي

يعيى بيطيش

جامعة قسنطينة

مقدمة

تعرف النظريات اللسانية بدءاً من منتصف القرن العشرين انفجاراً معرفياً كبيراً، تجسد في ظهور العديد من النظريات اللغوية، أحدثت تطورات كبرى ونقلتها نوعية، لكثير من العلوم الإنسانية، على رأسها تعليمية اللغات لأبنائها أو لغيرهم، والنقد الأدبي، والترجمة بشقيها: البشري والآلي ...

والحقيقة أن اللسانيات، بحكم استعمالها حق متابعة اللغة أنى اتجهت، لم تكتف بالعلوم الإنسانية، بل واصلت زحفها نحو العلوم الدقيقة (مؤثرة ومتأثرة)، فاحتلت مناطق من علم البيولوجيا والإعلاميات والرياضيات (1)، في محاولة لفك الحواجز بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.

وكان من الطبيعي للترجمة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أن تربط مصيرها باللسانيات، وتسلمها مفاتيح مملكتها، لتصبح علماً قائماً بنفسه؛ إذ أصبحنا نسمع فعلاً بمصطلح علم الترجمة (2) (Traductologie).

وبديهى أن يكون هذا العلم فرعاً من فروع اللسانيات؛ لأنه لا يمكن أن يستمد أصوله ومبادئه إلا من نظرياتها (3)، لاسيما نظرياتها النحوية الحديثة. ولعل ما يثير الانتباه في هذا الصدد، هو أنه على الرغم، من أن ميدان الترجمة، أو بالأحرى موضوعها موضوع لغوي بحت، إلا أن الغزو المباشر للسانيات لها، تأخر إلى ما بعد الخمسينيات.

وقد يعود سبب ذلك إلى البعد النحوي، الذي كان حجر عثرة، أو داء الترجمة تقريباً، في النصف الأول من القرن العشرين، مع الدراسات البنوية، ثم تحول فيما بعد إلى دواء ناجع لها، بدءاً من الستينيات مع النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الوظيفية.

وبناء عليه، رسمت مداخلتنا لنفسها الحدود التالية:
مدخلا: نتناول فيه علاقة الترجمة بالنظريات اللغوية بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة، متتبعين بإيجاز البعد النحوي، في النظريات النحوية البنيوية والنماذج النحوية التوليدية التحويلية، ثم نقف بعدها على نظرية النحو الوظيفي (لسمون ديك Simon Dik) بشيء من التفصيل؛ لأنها في نظرنا مرشحة أكثر من غيرها، لتقديم خدمات جليلة إلى الترجمة، حيث نعرض فيها:

1 - الترجمة ونظرية النحو الوظيفي:

نستعرض فيها باختصار النموذج الواصف لهذه النظرية، مع التركيز على كلياتها التي تفيد الترجمة.

2 - نحو نموذج تحليلي للترجمة:

نعرض فيه نموذج الترجمة الذي بلورته هذه النظرية، موضحا بالأمثلة والشواهد، داعين المتخصصين في حقل الترجمة إلى تمحيص كفاءته التطبيقية في ترجمة النصوص العلمية والأدبية.

0 - مدخل:

عرفت اللسانيات طوال القرن العشرين، ثلاث ثورات كبرى:

أولها: ثورة (دوسوسير 1857) (F. De Saussure - 1913) التي أحدثت قطيعة تامة مع الدراسات اللغوية التاريخية، والدراسات النحوية المقارنة، وخلصت الدراسات اللغوية من المعيارية، وأرست التوجه العلمي في درس اللساني الذي أصبح له استقلاله المميز، ومنهجه الصارم الذي يمانئ دقة العلوم الطبيعية، التي لا تخضع إلا للمنهج العلمي المضبوط (4)، وقد تمخضت هذه الثورة عن ميلاد المذهب البنيوي الذي أثمر عدة نظريات لغوية.

ثانيهما: ثورة (شومسكي N. Chomsky) (1928 -) على البنيوية، أو بالأحرى على المذهب البنيوي؛ لأنها - خاصة في نموذجها الأول - تعتبر بنيوية توليدية، تمثلت ثورتها في منهجها العقلي، الذي غير الدراسة اللغوية رأسا على عقب، برفضه للمنهج البنيوي التصنيفي، الذي يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية (دون أن يفسرها أو يعللها)، انطلاقا من مدونة لغوية محدودة، في حين أن المنهج التوليدي التحويلي، يصف ويفسر ويعلل قدرة الفرد (المتكلم/السامع)، ليس على إنتاج مدونة لغوية محدودة، بل على إنتاج وفهم ما لانهاية من الجمل الصحيحة .

آخرها:ثورة(ديل هيمس Dill.Hymes) في الربع الأخير من القرن العشرين،على النصور التجريدي الذي انحصر فيه البحث اللساني،سواء مع رائد اللسانيات الحديثة(دوسوسير) الذي اعتبر موضوع اللسانيات هو اللغة وليس الكلام،أو صاحب النظرية التوليدية(تشموسكي)الذي حصر موضوع تنظيره في القدرة اللغوية(Compétence)دون الكلام أو التأدية(Performance). وبناء على ما سبق،يمكن القول إن الثورات الثلاثة،صاحبها انفجارات معرفية،تولدت منها نظريات لغوية نذكر منها بصفة خاصة:

0-1 نظريات النحو البنيوي:

وهي النظريات النحوية التي قامت على أسس ومبادئ النظرية البنيوية العامة،في أوروبا أو في أميركا.

فالبنويوية في معناها الأوروبي هي > امتداد لمجهودات أعمال مدرسة(براغ)و(كوبنهاغن)التي اعتمدت على مفاهيم دوسوسير<(6)،وفي معناها الأمريكي،هي امتداد لنظرية نحوية، انبثقت من مدرسة (بلومفيلد L . Bloomfield) المعروفة باسم التوزيعية(Distributionalisme)(7).

وسواء كنا مع البنيوية في مظهرها الأمريكي أو الأوروبي،فإننا نكون وجها لوجه أمام نظريات نحوية تركيبية،وفي أميركا ساد التيار النحوي التوزيعي، الذي اهتم بتصنيف كلمات الجملة إلى مورفيمات وتوزيعها على مستوى المحورين:التركيبى والاستبدالي(8)،وفي أوروبا، تعمق الدانمركي(هلمسليف L Hjelmsev)في مفاهيم دوسوسير، وولد منها نظريته اللغوية(9)التي تميزت بنحوها الصوري،ذي الصياغة الرياضية التجريدية،وتعمق(تسيير L . Tesniere)في المبادئ نفسها في نظريته(مبادئ النحو البنيوي)(Elements de syntaxe structurale)(10)الذي قام على أساس توضيح العلاقات التي تقوم عليها المقولات الصرفية،على مستوى البنية النحوية الساكنة(Syntaxe statique)والعلاقات التركيبية المتمثلة في الوظائف النحوية بمفهومها الشائع،على مستوى البنية النحوية المتحركة(11)(Syntaxe dynamique)، وبالمثل تعمق(مارتيني A. Martinet)في النظرية الفونولوجية وصاغ منها نظريته(النحو الوظيفي)(12).

إن ما يميز الأنحاء البنيوية السالفة الذكر،هو بعدها النحوي،القائم على ما يمكن تسميته بالمنطق اللساني الشكلي(13)الذي وجه الدراسات النحوية وجهة عامة؛حيث ظهر مصطلح النحو العام(Syntaxe Générale)وخاصة مصطلح كليات النحو(Universaux de syntaxe)(14)المتشابهة بين اللغات،وهي كليات يمكن أن

يحيى بعطيش

تستفيد منها الترجمة، خلافا للنظرة النحوية التقليدية التي كانت ترى أن نحو أي لغة، يتميز بخصائص، لا يمكن أن تحل محل خصائص نحو لغة أخرى، أو تنقل إليه (15) وبالتالي اعتبر النحو من العوائق الأساسية للترجمة.

وعليه، يمكن القول إن نظريات النحو البنيوي - خلافا للنظرة القديمة - بدأت تطرح أفكارا جديدة؛ فقد تحدث هلمسليف وتبشير عن ثلاثة أنماط من العلاقات الكلية، لم تكن واضحة الوضوح الذي يتيح لها أن تستقر كمصطلحات عملية متداولة بين الدارسين.

في حين بلغت مصطلحات وأفكار مارتيني، في ما أسماه بالنحو العام، درجة عالية من الدقة؛ حيث تحدث بوضوح عن > الكيفيات التي يمكن أن تحدد بها اللغات بصفة عامة، وظيفة أي عنصر، من العناصر التي يتكون منها تركيب السلسلة الكلامية < (16)، فهذه الكيفيات أسس عامة، تخضع لها كل الأنحاء، وتتخصص في ثلاثة إجراءات، تتحدد بموجبها علاقة أي عنصر، ببقية العناصر في السلسلة الكلامية، فهي تتم بثلاث كيفيات :

إما أن يأخذ العنصر معنى معجمي، يدخل في علاقة مع بقية العناصر (مثل: غدا، بسرعة ...)

وإما أن العنصر لا يدخل في علاقة مع عناصر السياق، وإنما ينضم لعنصر ما ليحدد معه هذه العلاقة (مثل: في إلى مع...) وإما أن يحدد العنصر علاقته، ببقية العناصر من خلال رتبته في الملفوظ (مثل: "سعيد" ضرب عليا، "علي" ضرب سعيدا) (17).

بعد ذلك، صنف مارتيني عناصر السلسلة الكلامية، أو مكوناتها المباشرة، في خمسة أصناف عامة: منيمات أو مركبات مستقلة، منيمات أو مركبات غير مستقلة (خاضعة)، منيمات أو مركبات وظيفية، منيمات أو مركبات إسنادية، مخصصات (Spécifications) (18).

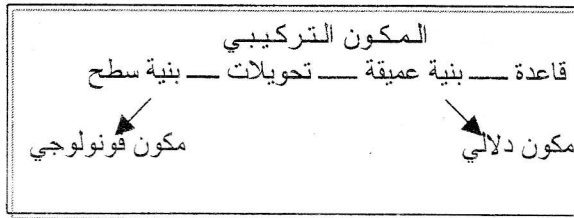
وعلى الرغم من ظهور فكرة كلييات النحو، وعلى الرغم من وضوح أفكار مارتيني، ودقة مصطلحاته، إلا أن مردودها على الترجمة كان هزيبا؛ لأنها كما يقر مارتيني نفسه، في أكثر من موضع (19)، تعكس علائق مختلفة على مستوى الأشياء . في العالم الخارجي، الذي تعكسه اللغات بكيفيات مختلفة، وعليه فإن إمكانية الإفادة من كلييات النحو جد محدودة، والسبب في ذلك يعود إلى الإغراق في شكلية، ذات طابع وصفي تصنيفي، لم يتجاوز البنية التركيبية.

وصفوة القول هو أن نظريات النحو البنيوي، لم تستطع إفادة الترجمة بنظرية محكمة، لذا اعتمدت الترجمة أكثر على الممارسة طوال النصف الأول من القرن

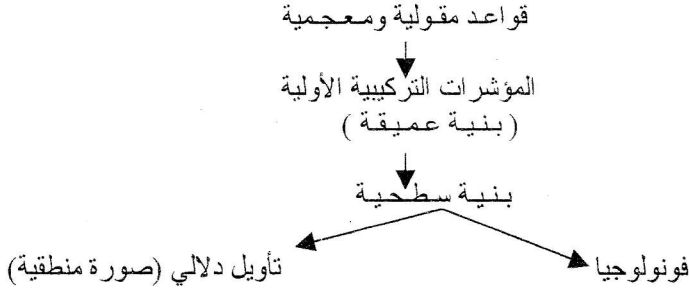
العشرين، غير أن طرحها لفكرة كليات النحو كان لها شأن كبير، بعد الخمسينيات مع نماذج نظريات النحو التوليدي التحويلي.

0 - 2 نماذج النحو التوليدي التحويلي:

ويقصد بها النظريات النحوية التي اتخذت مبادئ ومفاهيم ، نظرية النحو التوليدي التحويلي إطارا نظريا لها، وتشمل عدة نماذج: بدءا بنموذج البنى التركيبية (Structures Syntaxiques) سنة 1957، الذي كان نحوا بنويا توليديا في أساسه؛ لأنه أبعد الدلالة في البداية، ولم يتميز عن النحو البنيوي إلا بالمفاهيم الجديدة، التي دققها في جملة من المصطلحات الإجرائية: كالإبداعية والبنية السطحية والعميقة والتحويلات... (20)، ثم أتبعه سنة 1965 بنموذج أوجه النظرية التركيبية (Aspects de la théorie syntaxique) الذي تميز بإدخال مستوى الدلالة، بفضل توجيهات أعمال كاتز (katz) وفودور (21) (Fodor)، وبذلك أصبح هذا النموذج متميزا بثلاثة مكونات هي: المكون التركيبي على مستوى البنية العميقة، ومكونان تأويليان على مستوى البنية السطحية، هما: المكون الدلالي والمكون الفونولوجي، كما هو مبين في الشكل الموالي (22):



ومع نموذج النظرية المعيار الموسعة (Théorie Standard étendue) أدخل بعض تلامذة تشومسكي أمثال (لاكوف ومكاولي وبوستال...) (23) مفاهيم جديدة، كمفهوم الافتضاء (Présupposition) وبعض الوظائف التداولية المرتبطة بالسياق، كالمحور والبؤرة... وبذلك بلوروا منذ سنة 1968 اتجاهها جديدا داخل هذا النموذج، أصبح يعرف بالدلالة التوليديية (Sémantique Générative)، يخالف ما أسماه تشومسكي بالدلالة التأويلية (Sémantique Interprétative)، وجوهر الخلاف بينهما، أن تشومسكي يعطي الأولوية للمكون التركيبي، ويدرج المفاهيم السابقة ضمن مكون دلالي على مستوى البنية السطحية، وبذلك يخلص إلى الشكل التالي (24):

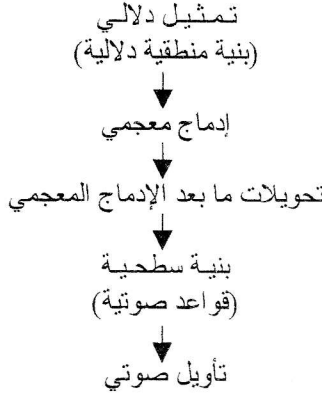


أما أصحاب الدلالة التوليدية، فقد اختلفوا عن تشومسكي بإدخال المفاهيم السالفة ضمن المكون الدلالي، وأدرجوه ضمن البنية العميقة، كما يبينه الشكل الموالي (25):



وبعد السبعينيات، أغنى نموذج الدلالة التوليدية، بأبحاث متنوعة، كأبحاث (كونو وصادوك وكوردن...) التي أدخلت مفاهيم تداولية، مقترضة في معظمها من الفلسفة العادية، كمفهوم الفعل اللغوي والقوة الإنجازية والاقتضاء... (26)، نتج عنها نماذج نحوية وظيفية، داخل الإطار العام للنظرية التوليدية التحويلية، كنماذج: البراكانتكس والتركيبات الوظيفية والنظرية المعجمية الوظيفية، وبذلك انتهى النموذج العام للدلالة التوليدية إلى الشكل التالي (27) :

البعد النحوي في نظرية الترجمة نحو نموذج تحليلي



هذه نظرة سريعة لأهم النماذج النحوية، داخل الإطار العام للنظرية التوليدية التحويلية، التي تميز نحوها بجملة من المبادئ، أهمها:

1-2-0 مبدأ الشمولية: وهو الذي أصبح النحو بموجبه نظرية شاملة، تفسر بنية اللغات الطبيعية وتصفها وصفا شاملا؛ من حيث: الصوت والتركيب والدلالة والتداول (28).

2-2-0 مبدأ القالبية: ويعني أن الجهاز الواصف لنحو هذه النماذج، تتوفر فيه صفة القالبية (Modular)؛ أي يضم عددا من المكونات أو الأجزاء، تفرز ذوات خاصة وقواعد تؤلف بين هذه الذوات، في القوالب المختلفة، وتتحكم في كل قالب مبادئ مستقلة (29)، أضف إلى ذلك أن قواعد هذه القوالب تخضع للتقنين، وللصياغة الرياضية المضبوطة (30).

3-2-0 مبدأ الكليات: تعمق مفهوم الكليات النحوية أكثر، بفضل مصطلح البنية العميقة، فبرز مفهوم النحو الكلي (31) (Grammaire Universelle) الذي تلتقي فيه أنحاء اللغات المختلفة، ونتيجة لهذا التصور، اتضح أن أي لغة تتكون من قدرتين: قدرة عامة كلية (Universal) يشترك فيها كل البشر، ويمتازون بها عن غيرهم من المخلوقات، وقدرة خاصة متوسطة (Parametrized)، يكتسبها الإنسان في جماعة لغوية معينة، بعد الاحتكاك بتجربة محدودة. ثم توسع مفهوم الكليات، ليشمل الدلالة (الكليات الدلالية)، ثم الكليات التداولية المرتبطة بالسياق غير اللغوي (32).

ومن خلال هذه المبادئ وغيرها، ارتبط النحو ارتباطا وثيقا بنظرية الترجمة، يظهر ذلك جليا في اعتماد نظرية الترجمة، سواء على مفاهيم نظرية الدلالة التأويلية أو نظرية الدلالة التوليدية؛ لأن المعول عليه في عملية الترجمة هو المعنى في

يحيى بعيطيش

المقام الأول، وفي السياق نفسه، يمكن أن نسجل قوة حضور النظرية المعجمية الوظيفية، في نظرية الترجمة؛ وذلك بفضل ضبطها للمداخل المعجمية، التي أخضعت بموجبها المفردات المعجمية لقواعد، لا تقل في نسقيتها واطرادها عن القواعد النحوية (33)، بخلاف ما كان شائعا في عهد البنيوية (34).

ومجمل القول إن النحو التوليدي التحولي، كان له حضور فاعل في عملية الترجمة، إن في مجال التنظير أو الممارسة، وبذلك تحقق الاتصال الفعلي بين اللسانيات والترجمة بصفة كلية؛ حيث أصبح علماء اللغة يتبنون مشاكل الترجمة، ويعتبرونها جزءا من اختصاصهم، كما تؤكد للمترجمين استحالة حل مشاكل الترجمة دون الاستعانة باللسانيات (35).

0 - 3 النحو الوظيفي:

ويشمل في الحقيقة جملة من الأنحاء، بدءا من نظرية الوجهة الوظيفية (لماتريوس W. Mathesius) منذ الأربعينيات، وتطوراتها على أيدي أتباعه (36)، ونظرية النحو النسقي لهالداي (37) (M. A.k. Halliday)، ونظرية التركيب الوظيفي (لفان فالين وفولي (38) (Van. Valan, and Foley)، وانتهاء بنظرية النحو الوظيفي لسمون ديك التي أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية، ابتداء من الثمانينات، وهي تطمح الآن أن تكون بديلا للنظرية التوليديّة التحولية بكل نماذجها. ومما تجدر ملاحظته أن الثورة التبليغية التي قادها هيمس وبعض علماء الاجتماع، على نظرية تشومسكي، أعادت الاعتبار إلى الأنحاء الوظيفية بصفة عامة، وإلى الوظيفة التبليغية بصفة خاصة؛ إذ أصبح من غير الممكن فصل بنية اللغة عن وظيفتها التبليغية > ولا يمكن أن توصف الوصف الكافي إلا في إطار هذا الارتباط < (39)، كما فتحت الباب واسعا لدخول العديد من النظريات اللغوية وغير اللغوية، مجال اللسانيات كالتداولية (La Pragmatique) التي اهتمت كثيرا بالمقام غير اللغوي، الذي دخل نظرية الترجمة، وذلك الكثير من مشاكلها، إضافة إلى نظرية الإخبار ونظرية الاتصال التي ساهمت كثيرا في تطوير نظرية الترجمة. وبما أن الكثير من مبادئ هذه النظريات ممثل لها في نظرية النحو الوظيفي، أثرنا تناولها بشيء من التفصيل في محور مستقل.

1- الترجمة ونظرية النحو الوظيفي:

قبل أن نقدم ملخصاً موجزاً للنظرية النحو الوظيفي، نود في البداية أن نقدم مبررات اختيارنا لاستثمار هذه النظرية في نظرية الترجمة، والمبادئ العامة التي تقوم عليها.

1-1 مبررات استثمار النظرية في الترجمة:

هناك جملة من المميزات، تبرر دعوتنا إلى استثمار بعض مفاهيم هذه النظرية، ونلخصها في الآتي:

1-1-1 الطابع الشمولي: ويتمثل في انفتاح هذه النظرية على أهم النظريات اللسانية الحديثة، فهي ملتقى طرق، تتقاطع فيه مفاهيم نظرية التواصل، ونظرية الإخبار، ونظرية الأفعال اللغوية، والتداولية والدلالة والمنطق.

1-1-2 الطابع الكلي: ويتجسد في دقة جهازها الوصف ذي الطبيعة الكلية؛ إذ يمثل فيه للكليات الدلالية والتداولية.

1-1-3 الدينامية: حيث تمكنت النظرية في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، من تطوير جهازها الوصف، من إطار نحو الجملة إلى إطار نحو النص.

1-1-4 الفعالية: حيث ساهمت في تقديم حلول علمية واقتراحات عملية لتخصصات أخرى، فكان لها مجالات تطبيقية متعددة: كـ مجال تعليمية اللغات، والنقد الأدبي، ومجال الترجمة بشقيها: البشري والآلي.

1-2 المبادئ الأساسية للنظرية:

تقوم نظرية النحو الوظيفي على جملة من المبادئ (40)، نلخصها مرتبة كآتي:

1-2-1 الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية، هي الوظيفة التبليغية (التواصلية)، وهذا يعني أن بنية اللسان الطبيعي الصورية، ترتبط ارتباطاً تبعية بهذه الوظيفة، وعليه فإن موضوع النحو الوظيفي هو وصف القدرة التبليغية (Compétence de Communication) للمتكلم/المستمع وتفسيرها.

1-2-2 تعتبر الوظائف الدلالية والتركييبية والتداولية ووظائف أولي (Prémative)، لا ووظائف مشتقة.

يجب بحديث

1-2-3 تحقيق الكفاية التداولية (L'adéquation Pragmatique)، إذ أن النظرية تندرج في زمرة الأنحاء المؤسسة تداوليا، وهي بهذا تفيد من نتائج بحوث التداولية، ونظرية الإخبار ونظرية الأفعال اللغوية ولسانيات النص.

1-2-4 تحقيق الكفاية النفسية (L'adéquation Psychologique) وذلك بإفادتها من نتائج بحوث علم النفس، بصفة عامة، وعلم اللغة النفسي بصفة خاصة، فهي تتابع تطوراتها وتتطابق مع نماذجها سواء تعلق الأمر بنماذج الإنتاج أو بنماذج الفهم والإدراك، ولذا أبعدت من جهازها الوصف، التحويلات المعتمدة في النظرية التوليدية التحويلية؛ لأنها غير مطابقة للواقعية النفسية (41).

1-2-5 تحقيق الكفاية النمطية (L'adéquation Typologique) وذلك بانطباقها على كثير من اللغات الطبيعية، ذات البنى المتباينة، وهي بهذا تستجيب لمبدأ العالمية (Universalisme).

1 - 3 ملخص النظرية:

انطلاقا من الجهاز الوصف لنظرية النحو الوظيفي، يمكن أن نميز فيه بين مرحلتين اثنتين، مرت بهما نظريته، هما:

1-3-1 نموذج الجملة: وقد ظهر للوجود سنة 1978 بظهور كتاب (سمون ديك) الموسوم بالنحو الوظيفي (Functional Grammar) وتبع هذا الكتاب أبحاث ومؤلفات أخرى، صبت كلها في إطار نحو الجملة، إلى نهاية سنة 1988 (42).

1-3-2 نموذج النص: وقد بدأ سنة 1989 بكتاب (ديك) الموسوم بنظرية النحو الوظيفي (The Theorie of Functional Grammar) (43) رسم فيه المؤلف معالم نموذج نحو جديد، وأتبعه مع فريقي من الباحثين، بدراسات أخرى: معجمية، صرفية، تركيبية، دلالية، تداولية، في فصائل من اللغات المتباينة، توصلت إلى صياغة جديدة، للجهاز الوصف لنظرية النحو الوظيفي.

وسنكتفي بتقديم ملخص سريع لجهاز هذا النموذج، مع إحالات وإفافية في الهوامش على المراجع الأساسية، لمن يروم التوسع والتفاصيل، في نموذج الجملة أو نموذج النص.

فقد توسعت في نموذج النص، القدرة التبليغية لمستعمل اللغة الطبيعية، إلى ست ملكات، هي (44):

1-2-3-1 الملكة اللغوية: يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من إنتاج وتأويل عبارات لغوية، ذات بنيات متنوعة ومعقدة، في عدد كبير من المواقف التبليغية المختلفة.

البعد النحوي في نظرية الترجمة نحو نموذج تحليلي

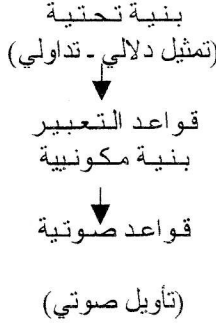
- 1-2-3-2-2 الملكة المنطقية: ويتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من اشتقاق معارف مختلفة، انطلاقاً من مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.
- 1-2-3-3-3 الملكة المعرفية: وتتمثل في الرصيد المعرفي المنظم، الذي يكتسبه مستعمل اللغة، من خلال اشتقاقه معارف من العبارات اللغوية، يخزنها ويستحضرها في الوقت المناسب، ليؤول بها العبارات اللغوية.
- 1-2-3-4-3 الملكة الإدراكية: تمكن مستعمل اللغة من إدراك محيطه، ليشفق من هذا الإدراك معارف، يستثمرها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.
- 1-2-3-5-2 الملكة الاجتماعية: تمكن مستعمل اللغة من مطابقة أقواله، مع المعارف والعادات الكلامية في المجتمع، بحيث يعرف كيف يحقق أهدافاً تبليغية، مع مختلف المخاطبين.
- 1-2-3-6-2 الملكة الشعرية: وهي تلك الملكة، التي تمكن فئة المبدعين بصفة خاصة، من إنتاج آثار فنية.
- وعلى أساس هذا التصور للقدرة التبليغية، صيغ نموذج مستعمل اللغة، في شكل جهاز، يتكون من القوالب التالية (45):

القالب الاجتماعي	القالب النحوي	القالب المعرفي
القالب المنطقي	القالب الإدراكي	القالب الشعري

يتضح من خلال هذا الرسم، أن القالب النحوي يحتل فيه المركز، فهو بمثابة القلب النابض، الذي يغذي كل القوالب، إذ تتفاعل فيما بينها، لتضطلع بوصف القدرة التبليغية وتفسيرها، بما فيها الملكة الشعرية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه القوالب ليست متساوية من حيث الأهمية، فثمة حالات تستدعي اشتغال كل القوالب، كحالة تحليل الظواهر الفنية، وحالات أخرى تستدعي اشتغال بعضها فقط، كما هو الشأن في التبليغ العادي.

وفيما يخص بنية القالب النحوي، فقد آلت في هذا النموذج إلى بنيتين: بنية تحتية وبنية مكونية، كما هو مبين في الشكل الموالي (46)



تتكيف بنية هذا القالب النحوي، مع طبيعة كل قالب من القوالب السابقة، لأن عملية التبليغ بين مستعملي اللغات الطبيعية، تتم عبر نصوص، أو نص يتكون في الغالب من جملة ومكونات خارجية، كالمبتدأ و المنادى والذيل، وتتكون الجملة عادة من ثلاثة محمول: حمل نووي، يدمج في حمل مركزي أو حمل موسع، ويدمج هذا الحمل الموسع كله، في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية، ويتم الانتقال من مستوى إلى المستوى الذي يعلوه، عن طريق إضافة مخصص ولاحق، أو مجموعة من اللواحق إلى عنصر نواة (47)، فيكون ناتج ذلك هذه البنية العامة $[4\pi ق ي [3\pi س ي] 2\pi و ي [1\pi \xi (س 1)(س 2)...(س) [(0) [(0) [(0) [(0)] (48).$

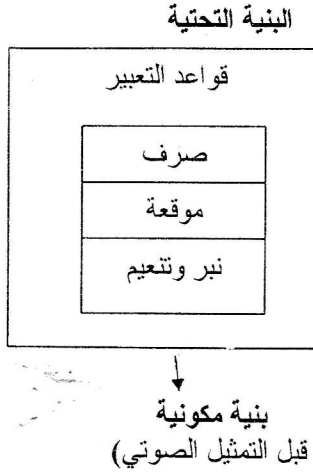
حيث $[3\pi]$ مخصص إنجازي، ق، ي، متغير القوة الإنجازية؛ $[3\pi]$ مخصص قضوي، س، ي، متغير القضية؛ $[2\pi]$ مخصص الحمل، و، ي، متغير الواقعة، مخصص المحمول، محمول،، (س 1): موضوع أول، (س 2): موضوع ثاني، (س): الموضوعات التي يفرضها المحمول، (0): للاحق محمول، (0): للاحق حمل، (0): للاحق قضوي، (0): للاحق إنجازي.

و بهذا الذي أوجزناه في هذا النموذج، يتضح أن بنيته التحتية، اختزلت البنية الحملية و البنية الوظيفية في نموذج الجملة، ذي البنيات الثلاثة (49).

أما البنية المكونية، فقد بقيت على حالها، كما هو الحال في نموذج الجملة، تسند فيها جملة من القواعد، تسمى قواعد التعبير، كقواعد الصرف الخاصة بصيغ المحمول ومحددات حدوده وقواعد الإعراب الخاصة بإسناد الحالات الإعرابية، وقواعد البنية الموقعية التي ترصد ترتيب مكونات الجملة على أساس وظائفها التركيبية

البعد النحوي في نظرية الترجمة نحو نموذج تحليلي

والتداولية)، وقواعد الصوت التي توزع النبر والتغيم والوقف، كما يوضحه الشكل الموالي:



1-4-1 البعد النحوي الوظيفي في نظرية الترجمة:

بعد العرض السريع، ذي الطابع البرقي الذي أوجزنا فيه، الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي، نحاول هنا تتبع بعدها النحوي في نظرية الترجمة، وذلك بتوضيح المبادئ العامة التي يمكن استثمارها في نظرية الترجمة، ويمكن تلخيص هذه المبادئ في:

1-4-1 مبدأ الكليات: إضافة إلى احتواء مبدأي الشمولية والقالبية - السابقين - عمقت نظرية النحو الوظيفي مفهوم الكليات وقننته ووسعته أكثر؛ فأصبحت الكليات على مستوى البنية التحتية تشمل:

1-4-1-1 توسيع الكليات التداولية: وهي الوظائف المرتبطة بالسياق غير اللغوي، أو المقام الذي أعطيت له أهمية كبيرة، وقتن أكثر؛ حيث دقت مصطلحاته وتوسعت لتشمل - زيادة على مصطلحي: المحور والبؤرة - مصطلحات أخرى، كمصطلحي: الذيل والمنادى (50)، أضف إلى ذلك أن مصطلح البؤرة - زيادة على نوعيها: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة - توسعت فيه بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر (51).

يحيى بعطيش

وفضلاً عن ذلك، اعتبرت الوظائف التداولية كما سبقت الإشارة - مفاهيم أولية، لا مفاهيم مشتقة، كما هو الحال في أغلب نماذج النظرية التوليدية التحويلية.

1-4-1-2 توسيع الكليات الدلالية: دقتت الكليات الدلالية في نظرية النحو الوظيفي، وضبطت مصطلحاتها أكثر، وهذا يعني اقتراب اللغات المتبينة البنى، واتساع دائرة التشابه بينها؛ إذ تأخذ بنياتها التحتية ووظائف دلالية ذات طابع كلي موحد؛ كوظيفة المنفذ (L'agent) وما يحاقله، والمتقبل والمستفيد والأداة والزمان والمكان والعلّة... (52).

1-4-1-3 تقليص الوظائف التركيبية: تم تقليص الوظائف التركيبية، المتعارف عليها في النحو القديم، باسم الوظائف النحوية، إلى وظيفتين على الأكثر؛ إذ > قد يستغنى عن إحداهما أو عنهما في وصف بعض اللغات < (53)، وهذا بموجب مبدأ توسع الوظائف الدلالية، على حساب الوظائف النحوية؛ لأن هذه الأخيرة بفعل طابعها التجريدي، تتولد انطلاقاً من المفاهيم الدلالية (منفذ، عمل، مستقبل...)، كما أثبتت ذلك نتائج الدراسات السيكلوسانية (Psycholinguistique) التي أثبتت أن الطفل، عادة ما يعبر عن العلاقات الدلالية، قبل التعبير عن العلاقات التركيبية... (54).

1-4-1-4-1 كلية قواعد الموقعة: بموجب مبدأ تقليص الوظائف النحوية، بدأ مفهوم الكليات يغزو البنية المكونية (السطحية بالمفهوم التوليدي) ذات الطبيعة الخاصة بكل لغة، ويظهر ذلك جلياً في صياغة قواعد ذات طابع كلي، لضبط البنى الموقعية للغات الطبيعية، ذات البنى المتبينة، فالحمل النووي لأغلب اللغات الطبيعية، لا يخرج عن ثلاثة أنماط مشهورة هي: (أ) فا(عل) - ف(عل) - مف(عول)، كما في الانجليزية والفرنسية والإيطالية... (ب) فا - مف - ف، كما في اليابانية والفارسية والتركية... (ج) ف - فا - مف كما في العربية والارلندية والغالية... (55).

وبناء عليه، يمكن ترتيب النتيجتين الآتيتين:

1-4-1-4-1-1 كلية تقدم رتبة الفاعل على المفعول

1-4-1-4-1-2 تقارب كبير بين اللغات في توزيع الوظائف الدلالية أو التداولية، على الحمل النووي أو المركزي أو الموسع، تتصل إلى درجة الانطباق، في اللغات الهندوأوروبية، حيث يتم إسناد الوظائف الدلالية والتداولية الداخلية، من اليسار إلى اليمين، ثم تضاف الوظائف التداولية الخارجية إلى يسار أو يمين الحمل المركزي أو الموسع، طبقاً للقاعدة التالية: (P3[P1 SV(O)(X)]P4P2). (56).

ويقل الاختلاف بين اللغات المتبينة، كالفرنسية والعربية مثلاً، حيث لا يتجاوز بعض المواقع (57)، في حين يتم إسناد الوظائف الدلالية والتداولية الداخلية، بالطريقة نفسها، مع مراعاة خصائص العربية كلغة سامية؛ حيث يتم التوزيع من اليمين إلى

اليسار، كما هو مبين في قاعدتي الجملة العربية: م.4م.2 [م.1م.0 ف(م آ) فا (مف(ص)) 3م بالنسبة للجملة الفعلية (58) ، م.4م.2 [م.1م.0 (ط) فا (مف) (ص)] 3م بالنسبة للجملة الاسمية (59).

وبصدد بنية الجملة الاسمية، يجدر أن نشير إلى أن بنيتها البسيطة، ذات الحمل النووي أو المركزي، اقتربت أكثر من نمط بنية اللغات الهندوأوربية؛ لأن مكوناتها الأساسية في منظور النحو الوظيفي، أصبحت مكونة من فاعل و(مركب:اسمي أو صفي "نسبة للصفة" أو حرفي أو ظرفي(60) بخلاف مصطلح (المبتدأ) في النحو العربي القديم، الذي كان يخلط فيه بين الوظيفة التركيبية(الفاعل) والوظيفة التداولية(المبتدأ)(61).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الكليات التي سلف ذكرها، سواء على مستوى الدلالة أو التداول أو البنية الموقعية، يقصد بها الكليات المجردة التي تشترك فيها اللغات، على مستوى البنية التحتية، وليس على مستوى تحققها في البنية المكونية(البنية السطحية).

وخلاصة القول، هي أن الكليات التي ضبطتها نظرية النحو الوظيفي، تفتح باب الإفادة على مصراعيه لنظرية الترجمة؛ حيث تسهل عملية الانتقال من لغة إلى لغة أخرى، بفضل رصد معادلات هذه الكليات بين لغة المصدر ولغة الهدف، سواء على مستوى المعجم أو مستوى الوظائف النحوية، وهذا ما نوضحه ببعض الأمثلة في النموذج التحليلي الذي تقترحه علينا نظرية النحو الوظيفي.

2- نحو نموذج تحليلي للترجمة:

قدمت في إطار النحو الوظيفي، جملة من الاقتراحات، لما يمكن أن تسهم به نظرية النحو الوظيفي، في مجال الترجمة، بشقيها: الترجمة البشرية والترجمة الآلية، لخصت في هذا النموذج، الذي يقوم على ثلاثة أسس، نلخصها في الآتي(62):

2-1 المبادئ العامة:

2-1-1 مبدأ التقارب بين اللغات الطبيعية، يكمن في بناها التحتية، لا في بناها المكونية(السطحية بمفهوم تشومسكي)، وعليه فإن البنية التحتية، هي أحسن جسر للمرور من لغة إلى لغة أخرى.

2-1-2 اعتبار البنية التحتية بنية دلالية لا بنية تركيبية، يمثل فيها - مع الوظائف التركيبية - للوظائف الدلالية وخاصة الوظائف التداولية، التي ظلت مغفلة في الترجمات التي اعتمدت على الخصائص الدلالية الصرف(في الكثير من النماذج التوليديّة التحويلية).

بيحيى بعطيش

2-3-1 تقتضي الترجمة الجيدة ، الانتقال من بنية تحتية في لغة المصدر ، إلى بنية تحتية في لغة الهدف، وبعد رصد المعادلات بينهما، ينتقل إلى البنية المكونية في لغة الهدف.

2 - 2 أدوات الترجمة:

الترجمة، باعتبارها عملية نقل بنى تحتية، من لغة المصدر ، إلى بنى تحتية مثيلة لها، في لغة الهدف، تستلزم أداتين أساسيتين هما
2 - 2 - 1 قاموس مزدوج:

يتكفل برصد المعادلات المعجمية بين اللغتين موضوع الترجمة، عن طريق استقراء حقولهما الدلالية، لإيجاد المقابلات، وفرز ما ليس له مقابل في لغة الهدف (63)، ليكيف مع مفاهيمها وخصوصياتها الثقافية.

وفي هذا المجال، تثبت الدراسات أن تلك الخصوصيات قليلة، إذا ما قيست بالأغلبية العظمى من الكلمات المستعملة عامة، والتي يحتمل ترجمتها، بشكل يفى بالأعراض العملية > فمن بين ثلاث آلاف كلمة (خاضعة للزيادة والنقص) تؤلف غالب مفرداتنا اللغوية، هناك 95% من الكلمات محايدة، وهذه الكلمات لها فرضا معادلات دقيقة، نسبيا في اللغات الأخرى، على الأقل في اللغات التي تتكلمها شعوب متقاربة في الثقافة < (64)، وإذا صحت نتائج هذه الدراسة، فإن نسبة 5% هي التي تطرح إشكالية في نقلها إلى لغات أخرى ؛ لأن " كل لغة تلتقط التجربة الخارجية بوسائلها الخاصة وتبني تصورهما الخاص الذي يضع علائق مفاهيمية معينة بين المفردات الموجودة فيها" (65) ، لا سيما في حالات الألفاظ المتجذرة في خصوصيتها الثقافية ، فمثلا الفعلان : زكى وحج في العربية لا نجد لهما في الإنجليزية أو الفرنسية، مقابلا مطابقا لهما بنفس الحمولة الثقافية (66)؛ إذ تفقد إحياءاتها الخاصة، إذا ترجمت.

وعلى العموم، فإن رصد المفردات في القاموس المزدوج، تنتم وفق المسطرة المعروفة في المعجم الأحادي (67)، مع إضافة المدخل المعجمي المعادل، بالصورة التالية:

2-2-1-1 مدخل اللغة المصدر ممثل له في شكل إطار محمولي.

2-2-1-2 التعريف الدلالي لهذا المدخل مصوغا في شكل إطار محمولي

2-2-1-3 المدخل المعادل له في اللغة الهدف، ممثلا له في شكل إطار

محمولي (68).

يفهم من ذلك، أن الانتقال من البنية التحتية لعبارة المصدر، إلى البنية التحتية لعبارة الهدف، يتم بطريقة استبدال مدخل معجم لغة المصدر، بالمدخل المعادل في معجم لغة الهدف، في حالة وجود المعادلات المعجمية بين اللغتين، لكن الأمر ليس دائما

بهذه البساطة، خاصة حين يتعلق الأمر بفقدان المعادل في معجم لغة الهدف كما سنبينه في موضعه .

النحو المقارن:

إن ما ينطبق على المستوى المعجمي، فيما يخص المعادلات والاختلافات، ينطبق كذلك على المستوى النحوي، فالترجمة ليست مجرد استبدال مفردة بمفردة، تعادلها في اللغة المترجم إليها؛ لأن المفردة أو > الكلمة (التي ليست من نمط الكلمة الجملة)، لا يمكن أن تؤدي بمفردها غرضاً من أغراض التخاطب الإنساني (الطلب: الأمر أو النهي، الإخبار، الاستخبار أو الاستفهام، التعجب) (69). وعليه، فلا بد من الانتقال إلى مستوى أعلى من الكلمات؛ أي مستوى الجمل، أو النحو الذي يرصد - إضافة إلى القاموس المزدوج - المعادلات والاختلافات (الصرفية والتركيبية) بين لغة المصدر ولغة الهدف، ويعرف في إطار نظرية النحو الوظيفي بالنحو المقارن (70).

ومما يجدر التذكير به هنا، أن المعادلات على المستوي النحوي، لا تعني الخصائص البنوية الشكلية المحققة على مستوى البنية المكونية، التي تختلف من لغة إلى أخرى، وإنما تعني التمثيل لهذه الخصائص على مستوى البنية التحتية، كخصائص مجردة من جهة، وكوظائف دلالية وتداولية من جهة أخرى. ويكفي هنا أن نضرب مثالين توضيحيين، للخصائص الصرفية والتركيبية، مرجئين التمثيل للوظائف الدلالية والتداولية إلى مكانها المناسب في هذا البحث.

لنأخذ على المستوى الصرفي على سبيل المثال لا الحصر جملة:

.. قد يأتي خالد غدا

وما يقابلها في اللغة الفرنسية:

Khalid viendrait demain -

ففي الجملتين، يفهم أن مجيء خالد محتمل الوقوع، وذلك من خلال سمة الاحتمال، المعبر عنها في اللغتين بخصائص بنوية مختلفة، وهذه السمة المشتركة بينهما هي التي تنصب عليها عملية الترجمة، فإذا أردنا مثلاً ترجمة هذه السمة من اللغة العربية (التي تحققها بالأداة: قد مع فعل مضارع) إلى اللغة الفرنسية، لا بد من البحث عما يعادلها في اللغة الفرنسية، وهي صيغة (Le Conditionnel) وعلى المستوى التركيبي، نأخذ مثلاً جملة:

- أعطى خالد هنذا كتاباً

فإن مقابلها الصحيح في اللغة الفرنسية هو :

Khalid a donné un livre à Hind -

فهنا كذلك، تنصب عملية الترجمة على وظيفة المفعول، كسمة مجردة، يمثل لها في البنية التحتية، لا كسمة محققة على مستوى البنية المكونية المختلفة بين العربية والفرنسية؛ فهي في العربية مفعول مباشر، وفي الفرنسية مفعول غير مباشر، وبالتالي لو اعتمدنا التحقق الفعلي على مستوى البنية المكونية لوقعنا في خطأ تركيبى من قبيل:

Khalid a donné Hind un livre -

2-3-3 - مراحل الترجمة:

تمر عملية الترجمة، وفق منظور نظرية النحو الوظيفي بثلاث مراحل:

2-3-3-1 التحليل:

وهو المرحلة التي تحلل فيها العبارة (الجملة أو النص) التي يراد ترجمتها، في اتجاه معكوس انطلاقاً من البنية المكونية (التي تشمل ما سبق عرضه في الملخص) في لغة المصدر؛ حيث يبدأ بخصائص قواعد (النسب والتغيم)، فقواعد الموقعة، فقواعد (الصرف والتركيب)، إلى أن يتوصل إلى البنية التحتية، فتحدد وظائفها الدلالية والتركيبية والتداولية، استعداداً لنقلها إلى البنية التحتية، في اللغة الهدف.

2-3-3-2 النقل:

وهو المرحلة التي يتم فيها، نقل البنية التحتية التي حللت، في لغة المصدر إلى البنية التحتية في لغة الهدف، عن طريق القاموس المزدوج والنحو المقارن، كالاتي:
2-3-3-1 ينتج القاموس المزدوج، إمداد المترجم بالمعادلات المعجمية بين اللغتين، حيث يمكنه من تعويض مفردات البنية التحتية، في لغة المصدر بمثلاتها في لغة الهدف.

2-3-3-2 ويتيح النحو المقارن، استبدال المخصصات والوظائف (الدلالية، التركيبية، التداولية) في لغة المصدر بنظائرها في اللغة الهدف.
فإذا أردنا مثلاً ترجمة جملة:

- أنفقت العاصفة المحاصيل إلى اللغة الفرنسية، فإننا نقل البنية التحتية لهذه الجملة العربية، إلى البنية التحتية في اللغة الفرنسية، متوسلين إلى ذلك بالمعادلات المعجمية في القاموس المزدوج (عربي فرنسي) من جهة، وبنحوها المقارن من جهة أخرى، وبذلك يتم النقل هنا بدون مشاكل، حيث نجد في معجم كل لغة المفردات المناسبة، أنفقت (a détruit) العاصفة (la tempête) المحاصيل (les récoltes).

البعد النحوي في نظرية الترجمة نمو نموذج تحليلي

وبالمثل تسند الوظائف التي تحملها الحدود، فلا نجد مشاكل، سواء بالنسبة للوظائف الدلالية أو التركيبية أو التداولية؛ حيث تسند للحد الأول (العاصفة) الوظيفة الدلالية (القوة) والوظيفة التركيبية (الفاعل) والوظيفة التداولية (المحور)، وتسند إلى الحد الثاني (المحاصيل) الوظيفة الدلالية (المتقبل) والوظيفة التركيبية (المفعول) والوظيفة التداولية (بؤرة الجديد).
وبذلك نصل إلى الترجمة الصحيحة بسهولة:

La tempête a détruit les récoltes -

لكن الأمر، لا يتم دائما بهذه السهولة، ويعود ذلك إلى عدة أمور (71) أهمها:

- خلو لغة الهدف من المفردة المقابلة (72)

- أو للاختلافات النحوية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أننا نقول في العربية:

- قرأت هذا الكتاب

ولا نقول في الفرنسية أو الانجليزية:

J'ai lu ce le livre -

I have read this the book -

ذلك أن العربية، تسمح بتوارد مخصص الإشارة ومخصص التعريف، في حين

يتمتع ورودهما معا في الفرنسية والانجليزية (73).

ويلاحظ العكس، حين يتعلق الأمر، بالبنية الإسنادية، في الجملة الاسمية البسيطة في العربية، التي يتحقق فيها الإسناد، بين مركبين اسميين دون رابطة (Coupure) فنقول مثلا:

- علي مريض

في حين أن الإسناد، لا يتحقق في الفرنسية إلا بظهور فعل الكينونة (Est) فنقول:

Ali est malade -

وعلى مستوى المقارنة بين السمات الجهية والزمنية، بين العربية والفرنسية، يلاحظ أن اللغة الفرنسية، تتعدد فيها صيغة الماضي، وتتميز كل صيغة بسمات زمنية و جهية، كما هو مميز في الجدول التالي (74):

زمن جهة صيغة

(أ) ماضي مطلق + — تام أني منقطع — (Passé simple)

(ب) ماضي مطلق + — غير تام مستمر — (Imparfait)

(ج) ماضي مطلق + — تام أني مسترسل — (Passé composé)

(د) ماضي نسبي + — غير تام مستمر — (Plusque parfait)

(و) ماضي نسبي + - تام أنسي - Passé antérieur
وحسب الدكتور أحمد المتوكّل ، لا نجد في العربية كل هذه السمات ، في حين يرى الدكتور تمام حسان أن العربية أغنى من اللغة الفرنسية ، سواء تعلق الأمر بالسمات الزمنية أو بالسمات الجهية.
وسواء كنا مع الأول أو مع الثاني، فإنه لا بد من اللجوء إلى مبدأ التكيف، للتحكم في مثل هذه الصعوبات، وذلك بصياغة قواعد التكيف المناسبة (75) التي تقرب الخصائص المعجمية أو النحوية، في لغة المصدر بنظائرها في لغة الهدف.

2- 3- 3 التوليد:

وهو المرحلة الأخيرة التي يتم فيها توليد البنية المكونية، في لغة الهدف، بعد أن تحددت بنيتها التحتية، في مرحلة النقل، وذلك باتجاه معاكس، لمرحلة التحليل؛ حيث يتم توليد العبارة (الجملة أو النص) في مرحلتين:
2-3-3-1 نقل البنية التحتية المترجمة، إلى بنية مكونية في لغة الهدف، عن طريق تطبيق مسطرة قواعد التعبير، كما يجري في نظرية النحو الوظيفي.
2-3-3-2 نقل البنية المكونية إلى بنية محققة صوتياً، وفق ما تقتضيه الخصائص الصوتية والفونولوجية في الخطاب الشفوي، ومقتضيات قواعد الكتابة وقواعد الإملاء، في النص الكتابي في لغة الهدف.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث، تتبع البعد النحوي وتأثيره على نظرية الترجمة، فنتبعناه في البنيوية التي أفرزت ثلاث نظريات نحوية مثلها كل من (هلمسليف) بنحوه الصوري، و (تتير) بمبادئ النحو البنيوي، و (مارتيني) بنحوه الوظيفي.

وقد أثارنا هذه الأنحاء، قضية كلييات النحو المتشابهة بين اللغات، إلا أن هذه الكلييات لم يكن لها حضور قوي في نظرية الترجمة، ولم تستفد منها كثيراً. في حين كان البعد النحوي حاضراً بقوة، مع النظرية التوليدية التحليلية، التي أثرت تأثيراً فاعلاً في نظرية الترجمة، بكليياتها النحوية وخاصة مفهوم البنية العميقة

والسطحية، الذي أفادت منه عملية الترجمة، إن على مستوى التفسير أو مستوى الممارسة، وبذلك أصبح النحو دواء للترجمة، بعد أن كان داءها في النحو القديم. لكن نجاعة هذا الدواء، تجسدت أكثر مع نظرية النحو الوظيفي (لسمون ديك) التي اتخذها الدكتور أحمد المتوكل إطاراً نظرياً لأبحاثه النحوية في اللغة العربية. فقد عمقت هذه النظرية مفهوم الكليات وسعته أكثر، خاصة الكليات التداولية التي ترصد الخصائص المقامية التي أصبحت حجر الزاوية في عملية الترجمة. وبذلك توثقت الصلة بين الترجمة والنحو، حيث فتح باب الإفادة على مصراعيه لنظرية الترجمة، الأمر الذي جعلنا نفرّد لنظرية النحو الوظيفي مبحثاً مستقلاً، قدمنا فيه ملخصاً لنموذجها الواصف، الذي أصبح في نموذج النص، يتكون من بنيتين:

- بنية تحتية: يمثل فيها للخصائص والوظائف الكلية (كالوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية...)

- بنية مكونية: ترصد فيها قواعد التعبير (كقواعد الصرف وقواعد الإعراب وقواعد الموقعة وقواعد الصوت...)

وقد كان لجهاز هذه النظرية تأثير كبير على نظرية الترجمة، التي لم تستفد منه فحسب، بل أفادت ويمكن أن نقيد من نموذج الترجمة المقترح، الذي اختتمنا البحث بتقديم ملخص عنه.

تتم الترجمة في هذا النموذج، عبر مراحل ثلاث:

- مرحلة تحليل عبارة المصدر عبر قواعد التعبير الواردة في لغة المصدر إلى بنيتها التحتية

- مرحلة نقل البنية التحتية من لغة المصدر إلى البنية التحتية في لغة الهدف.

- وأخيراً مرحلة توليد العبارة الهدف في لغة الهدف، عن طريق تطبيق قواعد تعبيرها. وذلك من خلال قاموس مزدوج ونحو وظيفي مقارن يرصد من خلالهما المعادلات المعجمية والنحوية بين اللغتين، في حالة التطابق، ويلجأ في حالة التباين أو انعدام التطابق (المعجمي أو النحوي) إلى مبدأ التكيف، أي محاولة توليد أو إيجاد المقابل (المعجمي أو النحوي) في لغة الهدف، الذي يقترب من نظيره في لغة المصدر، لأن الترجمة في حقيقتها بحث متواصل للمعادل الأقرب للخطاب الذي ينقل من لغة إلى لغة أخرى.

وفي الأخير ندعو المترجمين والمهتمين بقضايا الترجمة إلى تمحيص كفاءة هذا النموذج، وقدرته على ترجمة النصوص العلمية والفنية.

المواامش

- (1) د. عبد القادر الفاسي القهري : اللسانيات العربية للحصيلة ونماذج للأفاق ، في :
تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، وقائع ندوة جهوية أبريل 1987 الرباط ط1 دار
الغرب الإسلامي 1991 ص : 27 .
- (2) ينظر : Hella Yamina : La Théorie de la traduction O.P.U. Alger
(3) ينظر :
- Charles Bouton : La Linguistique Appliquée .coll : que sais-je. 2e éd. P.U.F.
Paris 1984
- (4) Bertil . Malmberg : les Nouvelles Tendances de la Linguistique. Trad.
Jacques Gengoux. P.U.F. Paris 1968, pp. 67-73.
- (5) جميلة حمودي : طريقة تعلم قواعد اللغة العربية في المدارس الجزائرية-أطروحة
ماجستير مرقونة بمكتبة جامعة قسنطينة – جامعة الجزائر 1984.ص:20 .
- (6) A.J.Greimas et J.Courtes : Sémiotique.Dictionnaire raisonné de la théorie
du langage.Hachette.Paris 1979. P :360
- (7) نفسه.ص:359 .
- (8) ينظر :
- C.Fuchs et P. Le Goffic : Initiation aux problèmes des Linguistiques
Contemporaines.Hachette.1985.pp :29-37 .
- (9) ينظر :
- Oswald Ducrot et T . Todorov , Dictionnaire encyclopédique des sciences de
langage. Ed. du Seuil, Paris, 1972. pp .36 - 44
- (10) ينظر : C.Fuchs.et P.Le Goffic: مرجع سابق ص : 45-54
- (11) نفسه
- (12) نفسه ص : 38 – 44
- (13) Georges.Mounin : Les problèmes théoriques de la traduction. Ed .
Gallimard.Paris 1963.p :253
- (14) نفسه.ص : 252 .
- (15) نفسه.ص : 251 / (16) نفسه.ص : 258 .
- (17) نفسه.ص : 258 الجملة الأصلية هي : Pierre bat Paul ,Paul bat Pierre

- (18) نفسه.ص : 25 .
(19) ينظر :
- A . Martinet , Eléments de linguistique générale . A . Colin . Paris .1963.
(20) ينظر : C.Fuchs et P. Le Goffic مرجع سابق.ص : 67 – 73 .
(21) نفسه.ص.ص : 74 – 83 .
(22) نفسه.ص : 86 .
- (23) Christian Nique : Initiation méthodique à la grammaire générative A .
Colin . Paris .1974, P :160
(24) ينظر : C.Fuchs et P. Le Giffic مرجع سابق.ص : 104 .
(25) نفسه.ص : 93 .
(26) د. أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية ، منشورات عكاظ. الرباط 1989.ص: 96 .
(27) نفسه.ص: 95 .
(28) ينطبق هذا التمثيل الشامل على النماذج الأخيرة ، كنموذجي البراكمنتكس
والتراكيبات الوظيفية
(29) عبد القادر الفاسي الفهري : مرجع سابق.ص: 23 .
(30) تتضح فكرة القالبية وكذا الصياغة الرياضية لقواعدها في نظرية النحو الوظيفي
أكثر ، ينظر : ص : 6- 7 من هذا البحث .
(31) ينظر : C.Fuchs et P.Le Goffic مرجع سابق.ص: 102 .
(32) يظهر التحكم في هذا المستوى ، أي المستوى التداولي في نظرية النحو الوظيفي
أكثر ، ينظر أعمال (ديك والمتوكل) .
(33) د.عبد القادر الفاسي الفهري : مرجع سابق.ص : 24 .
(34) Georges Mounin : مرجع سابق.ص : 80 .
(35) جورج مونان : اللسانيات والترجمة.تر : حسين زروق.ديوان المطبوعات
الجامعية . الجزائر 2000 ص 59 .
(36) د.أحمد المتوكل : مرجع سابق ص ص : 93 – 106 .
(37) نفسه.ص.ص ك 107 – 110 / . (38) نفسه.ص.ص : 111 – 114 .
(39) د.أحمد المتوكل : البنية والوظيفة.منشورات عكاظ.الرباط.1993. ص : 9
(40) ينظر مقدمات أبحاث (سمون ديك) وأبحاث (أحمد المتوكل) فيها دائما تكبير
بالمبادئ الأساسية لنظرية النحو الوظيفي .
(41) د.أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.دار الأمان
للنشر. والتوزيع. الرباط 1995 ص: 20 .

(42) ينظر أبحاث (ديك) .

1978- Functional Grammar.North-Holland.Amsterdam

1980- Studies in Functional Grammar/London:Academie Press

1988 -Idioms in a Functional Grammar.University of Amsterdam

وأبحاث (المتوكل) :

1985- الوظائف التداولية في اللغة العربية.دار الثقافة.الدار البيضاء .

1986- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي .دار الثقافة.الدار البيضاء .

1987- من البنية الحملية إلى البنية المركبية.دار الثقافة .الدار البيضاء .

1988- أ : من قضايا الرباط في اللغة العربية منشورات عكاظ.الرباط .

1988- ب:قضايا معجمية : المحولات المشتقة في اللغة العربية .اتحاد الناشرين
المغاربة.الرباط.

(43) ينظر أبحاث (ديك) :

1989- a :The Théorie of Functional Grammar.Dordrecht :Foris

1989 -b : Relational reasoning in Functional Grammar.in Connolly.S.(eds)

1989- c : Functional Grammar Computational model of the natural language user
in Connolly . S. C. (eds)

وأبحاث (المتوكل) :

1989- اللسانيات الوظيفية : مرجع سابق .

1993- أ: البنية والوظيفية : مرجع سابق .

1993- ب:أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي.منشورات كلية الآداب والعلوم
الإنسانية بالرباط.ط1 .

1995- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : مرجع سابق .

(44) أحمد المتوكل : أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي : مرجع سابق ص : 8-9 .

(45) أحمد المتوكل:قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : مرجع سابق.ص : 23.

(46) المتوكل : أفاق جديدة ... مرجع سابق.ص: 11 .

(47) نفسه.ص:12

(48) المتوكل :قضايا اللغة العربية ...مرجع سابق.ص:24

(49) المتوكل:أفاق جديدة ..مرجع سابق.ص: 9-12 .

(50) ينظر المتوكل : الوظائف التداولية.مرجع سابق .

(51) ينظر المتوكل : البنية والوظيفي.مرجع سابق.ص: 121 - 171 .

(52) ينظر المتوكل : اللسانيات الوظيفية.مرجع سابق .

(53) المتوكل:قضايا اللغة العربية ..مرجع سابق.ص55 .

البعد النحوي في نظرية الترجمة نحو نموذج تحليلي

- (54) الغالي أحرشواو: السيكولوجية اللسانية ومنهجية تدريس اللغة الأم، محاضرة منشورة في وقائع الملتقى المغاربي بتونس، منشورات المعهد القومي، وزارة التربية، تونس 1995، ص: 23 .
- (55) الفاسي الفهري: مرجع سابق، ص: 271 .
- (56) Ahmed.Moutaouikil : Essais en Grammaire Fonctionnelle. 1ère.éd.SMER Rabat 1988,pp : 17-18
- (57) المتوكل: قضايا اللغة العربية... مرجع سابق، ص: 38 .
- (58) نفسه، ص: 36 .
- (59) نفسه، ص: 37 .
- (60) أثبتنا في بحث تحت عنوان: "دعوة إلى تعليمية جديدة للنحو العربي" قدم إلى مؤتمر تعلم وتعليم اللغة العربية بجامعة اليرموك، الأردن 5-6 ماي 1998، أن فكرة الفاعل في الجملة الاسمية ليست غريبة على النحو العربي .
- (61) ينظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية، مرجع سابق .
- (62) ينظر تفصيل ذلك في: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية... مرجع سابق
- (63) نفسه، ص: 196 .
- (64) د.حسام الخطيب: ملامح في الأدب والثقافة والعلوم، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1977، ص: 310 .
- (65) د.عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت 1986، ص: 396 .
- (66) المتوكل: قضايا اللغة العربية... مرجع سابق، ص: 206 .
- (67) نفسه، ص: 196 .
- (68) نفسه، ص: 197 .
- (69) ينظر مقالة للدكتور جعفر دك الباب: ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية، الأسبوع الأدبي، ع: 644 بتاريخ: 16/01/1999 .
- (70) المتوكل: قضايا اللغة العربية... مرجع سابق .
- (71) نفسه ص 206 .
- (72) ينظر الأمثلة في المرجع نفسه، ص: 206-214 .
- (73) نفسه، ص: 215 .
- (74) نفسه، ص: 216 .
- (75) نفسه، ص: 220-223 .